ألغت كل اقتراح بخصوص الدائرة الواحدة

باقر: خمس قواعد أساسية تستمد من حكم «الدستورية»

أحمد باقر

أكد النائب والوزير السابق أحمد باقر أن المحكمة الدستورية وضعت خمس قواعد في حكمها الأخير:

القاعدة الاولى

هو أنها قالت أن الخصومة في مثل هذا الطعن عينية موجهة الى النص التشريعي المطعون فيه والطعن بذلك ليس طعنا بين خصوم ولكنه طعن ضد النص التشريعي، مضيفا: أن ذلك كفيل بالرد على كثير من اخواننا النواب وبعض التيارات السياسية الذين قالوا ان الحكومة لا يجوز لها ان تذهب الى المحكمة الدستورية لأنه ليس هناك خصومة مؤكدا أن حكم المحكمة الدستورية هو الذي توقعه في أكثر من برنامج تلفزيوني قبل أيام من صدور حكم المحكمة الدستورية.

القاعدة الثانية

وأشار باقر الى أن القاعدة الثانية في حكم المحكمة الدستورية يتعلق بما ذكره بعض النواب حول إدخال القضاء في الخلاف السياسي واستخدموا كلمة «إقحام» وردت المحكمة الدستورية بأنه لا يسوغ التحدي بأن التشريع الذي تراقب المحكمة دستوريته يعتبر عملا سياسيا أو أن استنهاض اختصاصها اقحام لها في المجال السياسي والمحكمة أكدت أن من شأن ذلك أن يفرغ المحكمة الدستورية من مضمونها ويجردها من كل معنى ويفضي إلى عدم خضوع أي عمل تشريعي للمحكمة الدستورية.

القاعدة الثالثة

وزاد باقر قائلا: أما القاعدة الثالثة فتمثلت في رد المحكمة الدستورية على بعض الاخوة الاعضاء والتيارات السياسية الذين رفعوا شعار مصدر السلطات ولم يكملوا المادة الدستورية حيث بينت المادة السادسة من الدستور التي تنص على «أن نظام الحكم ديموقراطي السيادة للأمة مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في هذا الدستور، موضحا أن البعض جعل من السيادة للأمة شعارا دون أن يكمل المادة وهذا خطأ وفيه تظليل للناس لأن المحكمة الدستورية كان ردها واضحا حول ما يقوله البعض في هذا الشأن وأكدت أنه لا صحة في القول أن التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية محصنة وراء تعبيرها عن إرادة الأمة ولاهي صاحبة السيادة في الدولة، فالسيادة في الدولة طبقا لصريح المادة السادسة كاملة وإرادتها جرى التعبير عنها في الدستور ومعنى المادة 108 من الدستور هو أن عضو مجلس الأمة مستقل عن ناخبيه وإنما يرعى المصلحة العامة وهذا رد واضح على من زعم أن كلامه يمثل الأمة جميعا.

القاعدة الرابعة

وكشف باقر أن المحكمة الدستورية قالت في حكمها «تحدد الدوائر شرحا للمادة 81 تنصرف الى تحديد التخوم بين دائرة وأخرى مما يفيد تعددها وهكذا ألغت بدورها كل اقتراح بخصوص الدائرة الانتخابية الواحدة لأن النص في ذلك يفيد التعدد حسب ما ذهبت اليه المحكمة الدستورية.

القاعدة الخامسة

وأفاد باقر بأن المحكمة الدستورية أكدت أن المساواة المقصودة في الدستور ليست هي المساواة المطلقة او المساواة الحسابية مشيرا الى أنه سبق أنه ذكر ذلك في مقاله «تساؤلات في طريق المحكمة الدستورية» الذي نشر بجريدة «الوطن» يوم الأحد الماضي أي قبل الحكم وهذا ما جاء حسب توقعه في أن المساواة ليست مطلقة أو حسابية، مستدركا: أفخر بأن حكم المحكمة الدستورية جاء متفقا ورأيي الذي طرحته قبل الحكم بأيام عديدة وأحمد الله سبحانه وتعالى على ذلك.

وعمن يقول بأن التجمعات الأخيرة كانت وراء حكم المحكمة برفض طعن الحكومة بشأن الدوائر الانتخابية رد باقر قائلا:

ذلك يشير الى شبهة جريمة حسب القوانين والمواد الدستورية حيث تنص المادتان 146 و147 من قانون الجزاء أنه لا يجوز الضغط على القضاء ولا يجوز الترهيب أو الترغيب وايضا حسب المادة 163 في الدستور بأنه لا سلطان على القاضي في قضائه ولا يجوز التدخل في سير العدالة وهو أيضا ما يجرمه نص القانون 21 من قانون المطبوعات.

السعدون يتخلى عن تشجيع برشلونة على خلفية تقديم تذاكر مجانية للجندي الصهيوني جلعاد شاليط: ألا تبّ هذا الفعل من البرشا

احمد السعدون

أعلن رئيس مجلس 2012 المبطل النائب احمد السعدون عن تخليه عن تشجيع فريق برشلونة والتخلص من اي مقتنيات يحتفظ بها خاصة بالبرشا.

وقال السعدون: منذ سنوات طويلة وأنا ممن يشجعون فريق برشلونة ويتابعون مبارياته ولكني اشعر بأنه اصبح لزاما علي الآن اعلان التخلي عن هذا التشجيع والمتابعة والتخلص من اي مقتنيات احتفظ بها لها علاقة بالفريق بعد تصرف النادي الاستفزازي السيئ بتقديم التذاكر المجانية للجندي الصهيوني جلعاد شاليط، «نادي برشلونه الا تبَّ هذا الفعل منكم».

وأوضح السعدون ان الجندي الصهيوني جلعاد شاليط «يهودي» وهذا امر لا يعنيني ولكنه جندي في جيش الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، وأنا لم اتعود ان اذكر «اسرائيل» عندما يكون الحديث عن فلسطين المحتلة كما لم اتعود كذلك ان اطلق على من يحتل فلسطين من الصهاينة «بالاسرائيليين»، لذلك فالجندي جلعاد شاليط صهيوني.

بعد الحكم التاريخي لـ«الدستورية»

الوردان: نبارك للشعب الكويتي انتصاره في معركة «الإرادة»

حمد الوردان

بارك مجلس إدارة نقابة القانونيين للشعب الكويتي على الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية الذي قضى برفض الطعن الحكومي لقانون الدوائر الخمس، معتبرا ان هذا الحكم يقف في نهاية طابور طويل من الاحكام التاريخية للقضاء الكويتي النزيه، انتصر فيها للحق والعدل واثبت بما لا يدع مجالا للشك ان السلطة القضائية في الكويت لم ولن تترك أي فرصة للتدخل في أحكامها وقضائها الذي يشهد له الجميع بالنزاهة.

وانتقد حمد الوردان حملات التشكيك والطعن والتخوين التي طالت القضاء في الفترة الماضية، معتبرا ان الحكم الذي صدر عن المحكمة الدستورية في الخامس والعشرين من سبتمبر بشأن النظام الانتخابي سوف يسطره التاريخ في الكويت بأحرف من نور، وسيظل عنوانا للرقي والنزاهة والاستقلال للأجيال المقبلة.

وثمّن رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد الوردان الدور الذي لعبته الحركة المدنية والوطنية في الكويت من أجل حشد وتعبئة جميع القوى والتوجهات الشعبية والسياسية الرافضة لمحاولات الحكومة الرامية لتغيير النظام الانتخابي بشكل منفرد وبعيدا عن رقابة الأمة، معتبرا ان المكان الصحيح لتعديل قانون الانتخابات والدوائر هو مجلس الأمة وبإرادة الأمة، وهذا ما أكدناه مرارا وأكدته المحكمة الدستورية، مثمنا دور الحراك الذي قام به الشعب للمطالبة بعدم ادخال القضاء في صراعات سياسية، وفي حصر تعديل النظام الانتخابي بمجلس الأمة.

وأكد رئيس نقابة القانونيين على ضرورة أن يمثل الجميع للحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية، مشيرا الى ان الوقت قد حان للاسراع في حل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات جديدة تأتي بأبناء الكويت الشرفاء لممارسة دورهم الرقابي والتشريعي تحت قبة عبدالله السالم، وحتى تخرج البلاد من الأزمة السياسية الطاحنة التي أدخلت البلاد في نفق مظلم لا يعلم أحد إلا الله موعد الخروج منه.

وأشار الى ان رفض «الدستورية» ولّد لدى الجميع الراحة والاطمئنان لكون الانتخابات المقبلة ستكون خالية من الطعون على قانون الدوائر، مشددا على ضرورة طي الصفحة اليوم والبدء في الإجراءات الصحيحة عبر حل مجلس الأمة 2009 والدعوة لانتخابات جديدة لتثبت الحكومة حسن نيتها في اللجوء إلى «الدستورية» أمام المواطنون، ومن ثم بحث تغيير الدوائر عبر المجلس الجديد ان كانت هناك وجهات نظر في هذا الموضوع.

ودعا إلى ان يكون هذا الحكم التاريخي من المحكمة الدستورية فرصة للجميع حكومة ومعارضة للانخراط في حوار وطني ديموقراطي يتسع لكل ألوان الطيف السياسي وعلى أساس مصلحة الوطن واحترام الآخر.

واختتم الوردان بأن يكون هذا الحكم التاريخي درسا وعبرة للحكومة حتى تفهم ان ارادة ابنائها من جميع الفئات والشرائح هي الصوت الذي ينبغي ان تسمع له، مؤكدا ان نقابة القانونيين لن تتوقف في نضالها من أجل الحصول على حقوق منتسبيها في المسمى الوظيفي، تنفيذا لحكم العدالة والمساواة.

عبدالحميد دشتي على «المنصة» اليوم

د.عبدالحميد دشتي

يستضيف الزميل الإعلامي عمار تقي في الحلقة القادمة من برنامج «المنصة» عضو مجلس 2012 المبطل د.عبدالحميد دشتي في حوار صريح ومباشر، وذلك للحديث حول مستجدات الساحة المحلية والإقليمية.

ومن ابرز المواضيع التي ستتم مناقشتها:

- حكم المحكمة الدستورية والسيناريوهات القادمة.
- الطائفية وخطاب نبذ الكراهية.
- الخلايا النائمة وحقيقة انتشار السلاح في الكويت.
- تحالف الشيعة مع السلطة.
- المشهد البحريني والأزمة في سورية.

البرنامج سيعرض على الهواء مباشرة يوم السبت 29 سبتمبر في تمام الساعة العاشرة مساء على قناة الكوت الفضائية وستكون الاعادة 1:30 ليلا وفي الساعة الرابعة يوم الاحد.

تنفيذية الاتحاد الوطني للطلبة: حكم «الدستورية» برفض الطعن الحكومي في الدوائر الانتخابية انتصار لإرادة الأمة

عبدالله الخليفة

ثمنت الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية الكويتية والذي قضى برفض الطعن المقدم من مجلس الوزراء بعدم دستورية المادتين الأولى والثانية من القانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

وجاء في تصريح لها على لسان رئيس لجنة الشؤون السياسية عبدالله الخليفة: «لقد أكد الحكم سيادة دولة القانون وترسيخ مبادئ المشروعية والفصل بين السلطات، ولقد فطن قضاؤنا إلى محاولة الزج به وإدخاله من قبل الحكومة في الصراع الدائر على الساحة السياسية بينها وبين الكتلة الإصلاحية فنأى بنفسه بعيداً عن تلك المهاترات السياسية وأصدر حكمه الذي انتصر لإرادة الأمة وبعث برسالة طمأنة للشعب الكويتي بجميع انتماءاته».

وأضاف الخليفة: لابد للحكومة أن تستوعب الدرس جيدا وأن تعترف بما ارتكبته من أخطاء في الفترة الماضية أدت إلى احتقان الأوضاع السياسية وأصابت البلاد بالجمود لفترة ليست بالقليلة نتج عنها كثير من الآثار السلبية التي أعاقت تنفيذ مشاريعنا التنموية وأدخلت الكويت في نفق مظلم ما كان أحد يدري نهايته لولا حكم المحكمة الدستورية الذي أعاد الأوضاع لنصابها الصحيح، فما أصعب الدرس الذي أعطاه شيوخ القضاء الكويتي من أعضاء المحكمة الدستورية لحكومتنا ذات الأداء المتخبط والتي فشلت حتى في إعداد حيثيات أسانيد الطعن المقدم منها والذي وضحت معه ضحالة الفكر والرؤية القانونية لديها بمن في ذلك مستشاروها وخبراؤها القانونيون والدستوريون، وهو ما كشف عنه الحكم في البند رابعا والذي جاء فيه: (أن هذه المحكمة مقيدة في قضائها بنطاق الطعن المطروح عليها، والمناط في إعمال رقابتها الدستورية - وحسبما استقر عليه قضاؤها - أن يكون أساس الطعن هو مخالفة النصوص التشريعية المطعون عليها لنص في الدستور.

ولا شأن للمحكمة في بحث مدى ملاءمة هذه النصوص، ولا ما ظهر فيها من قصور ومثالب من جراء تطبيقها، ولا بالادعاء بأن تلك النصوص لم تؤت أكلها وتحقق غاياتها، فهذه الأمور قد يستدعي معها النظر في تعديلها إذا كانت غير وافية بالمرام وذلك بالأداة القانونية المقررة طبقا للدستور، بيد أنها لا تصلح أن تكون سببا للطعن عليها بعدم الدستورية)، وعلى حكومتنا الآن أن تتصاع للرغبة الأميرية في حل مجلس 2009 أو ما عرف بمجلس القبيضة والذي سقط شعبيا أولا ومن ثم الانصياع لإرادة الأمة باحترام الحكم.

ثانيا وأن تبادر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك تمهيدا لإجراء الانتخابات التشريعية في أسرع وقت وفق الأطر الدستورية، كذلك يجب على الحكومة أن تمد يد التعاون مع الجميع وأن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح مسارها والعمل بقوة نحو دفع عجلة التنمية وتنفيذ المشاريع المعطلة فذلك هو الضمانة الوحيدة لاستمرارها على رأس السلطة التنفيذية وإلا فلتتنح بعيدا وتترك المجال لغيرها من أبناء الكويت القادرين على إنجاز طموحات الشعب الكويتي وهم كثر».

كما بين الخليفة أن النخب السياسية سواء من هو منها في صف الحكومة أو في صف المعارضة عليهم عبء كذلك يتمثل في ضرورة خلق مناخ سياسي جيد يقوم على الاحترام المتبادل وإعلاء مصلحة الوطن ووضع احتياجات وطموحات الشعب الكويتي نصب أعينهم فالمرحلة القادمة تتطلب من الجميع التكاتف والمشاركة بزخم من أجل إزالة الأجواء الملبدة سياسيا والتي ستضر بالجميع ولن ترحم أحدا منهم على السواء، داعيا كافة النشطاء السياسيين والراغبين في خوض غمار المنافسة الانتخابية القادمة الى أن يجعلوا من مشاريع الإصلاح السياسي على رأس أولويات أجندات عملهم ومطالباتهم.

وأخيرا، أشار الخليفة إلى أن الحكم الصادر من المحكمة بخلاف أنه كشف عن صحة قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فقد أبان الحكم كذلك عن مبادئ هامة يجب على الجميع احترامها والوعي بها أهمها ما قرره بالنسبة للفصل بين السلطات في الدستور وأن الأمة هي مصدر السيادة، متوجها بالدعاء إلى الله عز وجل أن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه وأن يبارك لنا في قضائنا الشامخ.

● آلاء خليفة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً على تعازٍ

تتقدم

عائلة النحاس

بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

لكل من تفضل بمواساتهم

في وفاة فقيدهم الغالي

المغفور له بإذن الله تعالى

عميد العائلة المرحوم

أمين محمد خالد النحاس

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً

أو برقياً أو بالنشر في الصحف

سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروهاً بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون